وزارة التخطيط والتعاون الدولي تطرح رؤية الاردن لتحقيق الاهداف الانمائية للالفية القادمة للاردن

تقرير «مشروع الامم المتحدة للألفية» يؤكد تحقيق الغايات الانمائية للالفية بحلول العام 2015

● د. تيسير الصمادي

● الامير رعد بتوسط الحضور

■ الصمادي: الاردن احرز خطوات ملموسة في ترسيخ المقومات الاساسية لتحقيق النمو الاقتصادي النوعي المستدام

■ تحقيق انجازات ملموسة في مجال تطوير الشراكة من اجل التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي

□ العرب اليوم – علاء الطراونة

● طرحت وزارة التخطيط والتعاون الدولي رؤيتها الخاصة لخطة عمل وطنية تمكن الاردن في التصدي لتحديات تحقيق الاهداف (الغايات) الانمائية للألفية.

واعلنت الوزارة وبالتعاون مع وكالات الامم المتحدة العاملة في الاردن في احتفال رسمي اقيم اليوم عن صدور «تقرير مشروع الامم المتحدة للألفية» تحت عنوان «الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الغايات الانمائية للألفية».

وقال وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور تيسير الصمادي ان إطلاق تقرير مشروع الامم المتحدة للألفية والذي يأتي تحت عنوان «الاستثمار في المستقبل: خطة عملية لتحقيق الاهداف الانمائية للألفية» جاء ليلقي الضوء على واقع تحقيق مجموعة الاهداف النبيلة، ويقترح جملة من التوصيات التي من شانها ان تساعد في تمكين الدول النامية من تحقيق اهدافها الوطنية. واضاف في كلمة له في حفل الاعلان عن التقرير انثا نثمن دور منظمة الامم المتحدة وجهودها المتواصلة في طرح الموضوعات التنموية بكل جرأة وموضوعية ومهنية متميزة، الى جانب سعيها الدؤوب نحو بناء القدرات المؤسسية لمختلف الدول، وخاصة النامية منها، وتعزيز آليات وقنوات المشاركة والحوار بين الشركاء الرئيسيين على مختلف المستويات، لتتخطى العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة لجميع المواطنين.

وقال لقد كان الاردن من بين الدول التي عملت بمرنامج الامم المتحدة الانمائي على اعداد تقرير وطني حول ما تم انجازه على صعيد الاهداف الانمائية للألفية، وقد شخص التقرير بأسلوب علمي وموضوعي مدى التقدم المحرز، وحدد نقاط القوة والضعف لكل هدف، وابرز التحديات التي تواجهنا في هذا المجال.

واضاف ان نتائج التقرير الوطني جاءت لتؤكد، بما لا يدع مجالا للشك، ان الاردن يسير بالاتجاه الصحيح نحو تحقيق الاهداف المنشودة مما يؤكد على نجاعة السياسات والبرامج التنموية التي تم تبنيها على مدى السنوات القليلة الماضية، على الرغم من الاحداث الجسام التي شهدتها المنطقة والعالم.

واشار الدكتور الصمادي الى ان نتائج التقرير تم الاستفادة منها بشكل كبير اثناء اعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاعوام 2004–2006.

وقال ان الاردن قد خطا خلال السنوات القليلة الماضية خطوات ملموسة في ترسيخ المقومات الاساسية لتحقيق النمو الاقتصادي النوعي المستدام، من حيث تعزيز الاستقرار المالي والنقدي، والانفتاح الاقتصادي والاندماج مع الاقتصاد العالمي، والشروع في اصلاح القطاع العام وتهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة وبناء الركائز للاقتصاد المعرفي.

وبين الوزير ابرز نتائج التقرير الوطني والتي جاءت لتؤكد نجاعة النهج التنموي من حيث انخفاض نسبة من يعيشون على اقل من دولار في اليوم بأكثر من 40٪ خلال الفترة 1992 – 2002 وانخفاض معدل الامية وخصوصا في الفئة العمرية 15 – 24 عاما باكثر من النصف لتصل الى 1.2٪ بعد ان كانت 6.2٪ عام 1990، وكذلك الغاء الفجوة الجندرية تقريبا في مجال التعليم، حيث وصلت نسبة الطالبات الى الطلاب في مراحل التعليم العام الى اكثر من 98٪، وكذلك ارتفاع نسبة الاناث المتعلمات الى الذكور في الفئة العمرية 15–24 عاما الى ما نسبته 99٪.

واضاف ان من بين نتائج التقرير مؤشرات انخفاض نسبة وفيات الاطفال بما يزيد على 50٪ مقارنة مع النسبة المستهدفة بحلول عام 2015 وهي 75٪ وتحقيق اكثر من 80٪ من هدف تخفيض معدل الوفيات اثناء الولادة للامهات وفي مجال البيئة، فقد حقق الاردن انجازات كبيرة في هذا المجال من حيث توفير مياه الشرب الى ما يزيد على 96٪ من السكان على الرغم من شح المصادر المائية. كما تضاعفت رقعة الاراضي المخصصة للغابات والمحميات الطبيعية.

واكد ان الاردن قد حقق انجازات ملموسة في مجال تطوير الشراكة من اجل التنمية من خلال النموذج الاردني الذي يقوم على الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحرير التجارة من خلال انضمامه الى منظمة التجارة العالمية. وتوقيع العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الاطراف. واقامة العديد من المناطق الصناعية المؤهلة وتحويل العقبة الى منطقة اقتصادية خاصة. بالاضافة الى العديد من التشريعات التي تهدف الى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الاردني وجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية. والانتقال من الاعتماد على الاقتصاد القائم على الموارد الى الاقتصاد المعرفي.

وقال ان التقرير قد شخص تحديات تحقيق الاهداف الانمائية للألفية على مستوى الاقاليم، حيث بين افضل الممارسات التي يمكن اعتمادها لتحقيق هذه الاهداف في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، تكمن في تحسين نوعية الخدمات الصحية، ووضع البرامج اللازمة لمواجهة مشكلتي التصحر ونذرة المياه، وزيادة نرجة المساواة بين الجنسين، هذا بالاضافة الى التنمية الريفية من خلال التوسع في توفير التعليم وفرص العمل وتوطين التكنولوجيا.

واضاف ان الرؤية التنموية في الاردن تتقاطع وتتفق مع ما جاء في التقرير من ان محاربة الفقر لن تكون مجدية دون التعامل مع مسبباته بمنظور شمولي يأخذ بعين الاعتبار تمكين الفقراء من المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بمستقبلهم لذلك فقد قامت الحكومة باجراء مسح شامل للمناطق التي تم تحديدها كجيوب فقر في تقرير تقييم الفقر الذي تم اعداده مؤخرا بالتعاون مع البنك الدولي بالاضافة الى مجموعة اخرى من الاجراءات الهادفة الى محاربة الفقر، من خلال برنامج تعزيز الانتاجية الاجتماعية والاقتصادية.

وقال لقد تم اعداد تقرير حول نتائج هذا المسح حدد المشروعات التنموية ذات الاثر المباشر على مستوى معيشة المواطنين، بالاضافة الى مشاريع ترمي الى تحسين مستوى الخدمات الاساسية الضرورية لهذه المناطق. وفي هذا المقام لا يفوتني الاشارة الى ان ذلك لا يعني اغفال باقي المناطق، وانما العمل حسب الاولويات التنموية، فهدفنا ليس تحقيق هدف الالفية القاضي بتخفيض نسبة الفقر المدقع بمقدار النصف فقط، وانما ايضا خفض العدد المطلق للفقراء.

وقال انه ورغم تحقيق العديد من الانجازات التنموية في الاردن، الا ان هناك العديد من التحديات التنموية التي لا زالت تواجه الاقتصاد الاردني ومنها ما يتعلق بالمستجدات المتسارعة لظاهرة العولمة واهمية التجاوب معها خصوصا في مجالات تحسين الكفاءة والانتاجية والتنافسية، وشح المصادر المائية، وعبء المديونية الخارجية، وضعف مشاركة المرأة في سوق العمل ومشكلتي الفقر والبطالة على الرغم من النجاحات المتحققة في الحد منهما.

واكد ان الحكومة وفي سعيها لمواجهة هذه التحديات تعمل على توطيد علاقات الثقة والتعاون الوثيق والشراكة الحقيقية بين مؤسسات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وتضافر الجهود بين هذه الفعاليات وبين المؤسسات الاقليمية والدولية التنموية للتغلب على هذه التحديات والحفاظ على ما تحقق والبناء عليه لتحقيق كافة الاهداف التنموية المتفق عليها دوليا.

وقال انه وفي اطار الجهود التنموية المتواصلة فقد عملت الحكومة على صياغة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات 2004–2006، والتي استند في اعدادها الى تحديد الاولويات وصياغة الاستراتيجيات العملية على المستويات الكلية والقطاعية في الاقتصاد الاردني، وبمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني. وتمثل البرامج المتفق عليها مرجعيات ستحكم القرارات المتعلقة بادارة الاقتصاد خلال سنوات الخطة.

وقدم الدكتور الصمادي الشكر والتقدير باسم الحكومة الى القائمين على برامج الامم المتحدة، وخاصة برامج الامم المتحدة العاملة في الاردن مؤكدا على استمرارية التعاون مع كافة البرامج الانمائية الهادفة الى تحسين مستوى ونوعية حياة المواطن، وتعزيز القدرات ومواصلة مسيرة تحقيق التنمية المستدامة.

وكان مدير «مشروع الامم المتحدة للألفية» البروفيسور جيفري زاكس، من جامعة كولومبيا، قد قدم التقرير رسميا للامين العام للامم المتحدة السيد كوفي عنان بتاريخ 17 كانون الثاني 2005 حيث يتخذ المشروع مركزا له في المقر الرئيسي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي بمدينة نيويورك ويعتمد على مجموعة من البحوث الشاملة اجرتها عشر فرق عمل متخصصة على مدى عامين تضم 265 خبيراً دولياً في مجالات مختلفة.

وعملت تلك الفرق على تشخيص القيود الرئيسية التي تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق «الاهداف الانمائية للألفية»، واوصت باجراءات ينبغي اتخاذها لضمان السير كما هو مخطط من اجل تحقيق الاهداف الانمائية للألفية بحلول العام 2015 من قبل كافة الدول.

ويؤكد التقرير ان الاهداف الانمائية للألفية يمكن الوفاء بها بحلول عام 2015 اذا ما تحقق تقدم كبير ملحوظ» خلال العام 2005 فهو يلخص ما ينبغي عمله. كما يبين المواضيع التي ينبغي لهم فيها اتخاذ اجراءات فورية ويقدم تقديرات لما قد ينطوي عليه من تكاليف وهو يوصي باتخاذ خطوات محددة وعملية ومعروفة للتوصل الى تلك الغايات ويضيف التقرير ان البلدان النامية بقدورها رؤية نتائج مذهلة في غضون ثلاث او خمس سنوات، وذلك باتباعها لبعض الخطوات التي يوصي بها تحت عنوان «وصفات نجاح سريعة».

ويبين التقرير ان الفرصة متاحة لاعادة تطلعات العالم الانمائية الى مسارها خلال العام 2005، فتوصيات التقرير يمكن الوفاء بها من خلال برنامج منسق لاستثمارات عامة جيدة التوجيه، ومن خلال تبني وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية تتسم بما يكفي من الطموح لتحقيق الاهداف الالفية.

ويشير التقرير الى ان تحقيق «الاهداف الانمائية للألفية» تتطلب شراكة شاملة مناسبة لعالم مترابط بعضه ببعضه الاخر، وعليه فان التقرير يدعو الشركاء في التنمية الدولية لتوفير كل الدعم المطلوب لتنفيذ الاستراتيجيات المرتكزة على الغايات الانمائية على الصعيد القطري، ليس فقط برفع سريع وفوري للمساعدات ولكن ايضا في توفير مساعدات ذات نوعية اعلى. وكشف «تقرير الاردن بخصوص الغايات الانمائية للألفية» الذي تم الاعلان رسميا عن صدوره في شهر تشرين الاول من العام الماضي بمناسبة الاحتفال بيوم الامم المتحدة، ان الاردن من المتوقع ان يحقق معظم الاهداف الانمائية للألفية.

وقد كان التقرير الاردني بمثابة محاولة اولية لرصد ومتابعة التطورات اللازمة لتحقيق تلك الغايات بالنسبة للاردن، وفي هذا الصدد فقد اقيمت قاعدة بيانات في دائرة الاحصاءات العامة لتنضم الى قواعد البيانات الاخرى في المملكة التي اقيمت بغرض التخطيط للتنمية المستدامة من تسهيل اتخاذ قرارات مبنية على اساس معلومات بقيقة وحديثة.

كما تسهم قاعدة البيانات في التوصل الى اتفاق وطني بخصوص آلية قياس المؤشرات الحالية ومفهومها وتحديد قيمتها وكذلك المؤشرات التي يمكن اضافتها الى التقارير اللاحقة وستكون قاعدة البيانات هذه مصدر التقارير سنوية تشمل مستجدات الامور فيما يتعلق بالتقدم الذي يحرزه الاردن في سبيل تحقيق الغايات الانمائية للألفية.

وبعد هذا التقرير هو الاول في سلسلة من التقارير اشتملت عليها مبادرة شاملة كبرى بخصوص «الاهداف الانمائية للألفية» هذا العام، تبلغ ذروتها بانعقاد قمة رفيعة المستوى للجمعية العامة للامم المتحدة في شهر ايلول 2005، يستعرض قادة العالم فيها ما جرى في العالم في سبيل تنفيذ اعلان الالفية.

ومن المتوقع لهذه القمة ان تحدد جدول اعمال انمائي للعالم خلال العقد القادم، واذا اخذنا بالاعتبار الطموحات العالية في ان يشجع العالم في تحقيق الاهداف الانمائية للألفية فان العام 2005 يمثل فرصة تاريخية لتحقيق التقدم الكبير المفاجيء في السياسات العالمية، المطلوب لمساعدة البلدان الاكثر فقرا على تحقيق تلك الغايات. في هذا الصدد نجد في تقرير مشروع الامم المتحدة للألفية خطة مفصلة لتحقيق ذلك.

من جانبها أكدت المتسق المقيم للأمم المتحدة في الأردن الدكتورة غريستن ماكنات على أن المهمة الأساسية هي تطوير المجتمع والتوجه لأكثر الشرائح فقرا ليس على مستوى الأردن فحسب بل على مستوى العالم ككل وضمان تحقيق الأهداف الإنمائية الأمر الذي يتطلب تعاونا أكبر لإحراز تقدم في عدد من الأهداف كالحد من معدلات وفيات الأطفال والفقر ومكافحة الأمراض الوبائية كالأيدز والملاريا وغيرها.

وأشارت الى تحقيق عدد من الانجازات حيث كان عدد من يعيشون في فقر مدقع في العالم يصل الى 1,6 مليار انسان قبل البدء بمشاريع الأمم المتحدة إلا أن عددهم انخفض الآن ليصل الى مليار انسان منوهة الى عدد من الأسباب ساهمت في عدم تحقيق نسب انخفاض أكثر في اعدادهم كالفيود التي تضعها بعض الحكومات وتأخر بعض الدول المانحة في تقديم المساعدات لتحقيق الأهداف الإنمائية.

وأشارت الى المزايا الكبيرة التي يتمتع بها الأردن بسبب جهود العنصر البشري وانجازاته على الرغم من ندرة الموارد المائية والمساحات الزراعية فلا يعيش سكانه في فقر مدقع منوهة الى انه ومع حلول العام 2015 من المتوقع أن يكون الأردن نجح في تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية.0